التضخم وأداء السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990–2013

د. عادل زقرير جامعة حمة لخضر الوادي

ملخص:

يعتبر التضخم أحد المؤشرات المهمة عن نوعية ومدى فاعلية السياسات الاقتصادية في الجزائر، إذ من شأن المعدلات المرتفعة منه أن تمنع أو تؤدي إلى الإضرار بتطور النظام المالي ومؤسساته، وبالتالي فإن التحكم فيه عند مستويات دنيا سيساهم في توفير شرط أساسي لنمو المؤسسات والأسواق المالية.

الكلمات المفتاحية: التضخم السياسة النقدية، الكتلة النقدية

Abstract:

Inflation is one of the important indicators of the quality and the effectiveness of economic policies in Algeria, as would higher than the rates that prevent or may cause damage to the evolution of the financial system and its institutions, so the control it at lower levels will contribute to the provision of an essential condition for the growth of financial institutions and markets.

Key words: inflation, monetary policy, money supply

أولا: تعريف التضخم وأنواعه

1– تعريف التضخم: يعد التضخم ظاهرة متعددة الأبعاد لم توصف بتعريف واضح ودقيق من قبل المفكرين والباحثين الاقتصاديين، حيث تعددت تعاريف التضخم وتضاربت بين من يعرفه بأنه ظاهرة سعريه أو ظاهرة نقدية، ومن أهم التعاريف المقدمة للتضخم ما يلي:

- ✓ الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار في دولة ما.[1]
- ✓ كما يمكن تعريف التضخم حسب هاوتري (Hawtrey): على انه إصدار قدر كبير من العملة يفيض عن الحجم المادي للسلع والخدمات.[2]

- ✓ في حين تم تعريفه من قبل البعض: على أنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار في دولة ما، والناجم عن فائض الطلب عما هو معروض من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة.[3]
- ✓ وقد أشار كينز إلى سبب التضخم في التعريف الذي أورده: تؤدي أي زيادة في الطلب الكلي إلى زيادة في الأسعار[4].
- ✓ وعليه فان تعريف التضخم يعتمد على فكرة أن: حدوث الارتفاع في المستوى العام للأسعار ما هو إلا تعبير عن الزيادة في كمية النقود بالنسبة لكمية الإنتاج، حيث تقوم هذه الفكرة في تحديدها لمفهوم التضخم من خلال المقارنة بين كمية النقود المتداولة مع كمية السلع والخدمات المتوفرة في المجتمع، حيث يؤدي اختلال التوازن بين كمية النقود المتداولة وكمية السلع إلى التأثير في مستويات الأسعار، لأن الزيادة في كمية النقود المتداولة عن كمية السلع والخدمات في الاقتصاد تؤدى إلى خلق فائض طلب ناتج عن الزيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات عن الكمية المعروضة منها، والذي يؤدي إلى تزاحم مقدار كبير من النقود على كمية محدودة من السلع والخدمات حيث يؤدي إلى التنافس فيما بين وحدات النقد للحصول على تلك الكمية من السلع إلى رفع مستوى العام للأسعار، مع الأخذ بعين الاعتبار أن التضخم في الاقتصاد يجب أن يكون مفاجئا وسريعا لان وجود توقعات في المجتمع بحدوث سلسلة من الارتفاعات في مستويات الأسعار سوف تعطى الحكومة الوقت لاتخاذ الإجراءات الكفيلة لزيادة الإنتاج ،بحيث يصاحب الزيادة في كمية النقد المتداول زيادة مماثلة في كمية السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد.[5]

2- أنواع التضخم: إن تقسيم الأنواع المختلفة للتضخم يقتضي أن يكون بناء على المعايير المختلفة في تحديد مفهوم كلمة التضخم.

2-1- تحكم الدولة في جهاز الأثمان: تتحد بعض أنواع الاتجاهات التضخمية بمدى تحكم الدولة في جهاز الأثمان، ومراقبتها لتحركات المستويات العامة للأسعار، والتأثير فيها، ووفقا لهذا المعيار فان للتضخم ثلاثة أنواع وهي:[6]

أ- **التضخم الطليق الظاهر:** يتسم هذا النوع من التضخم بارتفاع كبير في الأسعار والأجور والنفقات الأخرى التي تتصف حركتها بالمرونة، وتتجلى في ارتفاع عام في الدخول النقدية. وذلك دون أي تدخل من قبل السلطات الحكومية للحد من هذه الارتفاعات أو التأثير فيها

ووقفها مما يؤدي إلى تفشي هذه الظواهر التضخمية والتسارع في تضخمها، وتراكمها، فترتفع المستويات العامة للأسعار بنسبة أكبر من ازدياد التداول النقدي للكميات النقدية المتداولة.

ب– التضخم المكبوت (المقيد): ويتجلى هذا النوع من التضخم بالتدخل من قبل السلطات الحكومية في سير حركات الأثمان، بالتحكم في جهاز الأثمان بالبلاد. فتحدد الدولة بإجراءاتها المختلفة التشريعية والإدارية، المستويات العليا للأسعار مانعة تعديها للحد الأقصى من ارتفاعها، ومن ثم جعل ارتفاع معدلاتها دون ارتفاع التداول النقدي. فإجراءات الدولة هذه يقصد منها التحكم في الاتجاهات التضخمية، ومنع الأسعار من الارتفاع مؤقتا ومن هذه الإجراءات: تجميد الأسعار ومنعا من الارتفاع والرقابة على الصرف.

ت– التضخم الكامن (الخفي): يتمثل هذا النوع من التضخم بارتفاع ملحوظ في الدخول النقدية دون أن تجد لها منفذا للإنفاق، بفضل تدخل الدولة حيث حالت بإجراءاتها المختلفة دون إنفاق هذه الدخول المتزايدة فيبقي التضخم كامنا، وخفيا لا يسمح له بالظهور في شكل إنفاق في السلع الاستهلاكية والغذائية والاستثمارية.

2–2– تعدد القطاعات الاقتصادية: تتنوع الاتجاهات التضخمية بتنوع القطاعات الاقتصادية الموجودة كما يلي:[7]

أ– التضخم السلعي: هذا النوع يصيب قطاع صناعات الاستهلاك، وهو يعبر عن زيادة نفقة إنتاج السلع الاستثمارية على الدخل.

ب– التضخم الرأسمالي: هو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات الاستثمار، يعبر عن زيادة قيمة سلع الاستثمار على نفقة إنتاجها. وكنتيجة لتفشي هذه الاتجاهات التضخمية فان أرباحا قدرية كبيرة تتحقق في كلا قطاعي الاستهلاك، والاستثمار.

3– من حيث حدة التضخم: يمكن التمييز حسب هذا المعيار بين الأنواع التالية:[8]

أ– التضخم الزاحف (التدريجي): ويطلق هذا الوصف على التضخم إذا كان الارتفاع في الأسعار بطيئا وفي حدود 2٪ سنويا، وبالتالي يحدث ارتفاع الأسعار على المدى الطويل نسبيا.

وهذا النوع من التضخم يتقبله الأفراد لأنه يأتي بدفعات صغيرة وبالتالي يجعل التضخم أمرا عاديا، وهذا ما يجعله ظاهرة عامة في الاقتصاديات الصناعية كافة لان الاستقرار في الأسعار لا يمكن أن يلازم النمو الاقتصادي وان تخفيض الأسعار لا يشجع على النمو.

ب- **التضخم العنيف:** هو تحول للتضخم الزاحف إلا انه أكثر حدة، وفي هذه الحالة تدخل حركة الزيادة في حلقة مفرغة فتصل إلى معدلات كبيرة، واعتبر آرثر لويس معدل التضخم لهذا النوع في حدود 5٪سنويا.

ت- **التضخم الجامح:** عندما تفقد النقود وظائفها الأساسية من مخزن للقيمة، ووحدة حساب يأتي التضخم الجامح، وهو اشد أنواع التضخم ضررا على الاقتصاد يجعل المدخرات النقدية تفقد قيمتها ووظائفها كمخزن للقيمة وكوسيط للمبادلات وكمقياس للقيمة، ويتدهور ميزان المدفوعات وتفقد الدولة مواردها من الاحتياطات والعملات الأجنبية، وهذا كله يعود إلى عدة عوامل أهمها:

- الحركة المتزايدة واللا محدودة في كل من الأجور والأسعار.
- الإصدار النقدي وعرض السيولة القانونية دون رقابة فعالة من قبل السلطات وأفضل وسيلة لعلاج هذه الظاهرة هو لجوء الحكومة إلى إلغاء النقود المتداولة واستبدالها بعملة جديدة

ث- **التضخم الراكد:** عندما يكون الارتفاع بكثير من 10٪ مثل حالات التضخم التي واجهتها الهند في سنوات 1973-1974-1979 إذا ارتفعت الأسعار بنسبة 26٪-19٪-25٪ على الترتيب.

4- من حيث مصدر الضغط التضخمي:

أ- **تضخم جذب الطلب:** هي الحالة التي ترتفع فيها الأسعار نتيجة لوجود فائض في الطلب الكلي عن العرض الكلي سوءا في سوق السلع أو عناصر الإنتاج (نقود كثيرة تطارد سلعا قليلة)، فعند الوصول إلى التوظف الكامل تؤدي الزيادة في الطلب وزيادة الإنفاق الكلي إلى جذب الأسعار لارتفاع الفائض عن الطاقة الإنتاجية للمجتمع.[9]

ب- **التضخم الناشئ عن التكلفة:** والمقصود هنا زيادة أثمان خدمات عوامل الإنتاج بنسبة أكبر من إنتاجيته الحدية، مما يؤدي إلى الارتفاع في الأسعار.[10]

5- أساس النطاق:

أ- **التضخم الشامل:** ويحدث التضخم هذا التضخم عندما ترتفع أسعار كل السلع في الاقتصاد الوطني.[11]

ب- التضخم الجزئي أو الوقتي: ويحدث في الحالات التي يكون فيها متوسط مجموعة من الأسعار ترتفع بسب ارتفاع أسعار فردية نتيجة نقص غير عادي في سلع معينة اي عندما يكون العرض محدد نتيجة ظروف طبيعية ولا يمكن زيادته بسرعة.[12]

6- من حيث العلاقات الاقتصادية الدولية: ويمكن تقسيم التضخم إلى:[13]

أ- التضخم المستورد: ارتفاع الأسعار نتيجة انسياب التضخم العالمي إليها من خلال الواردات (حالة مميزة تحدث في الدول العربية المصدرة للبترول).

ب- التضخم المصدر: هو ارتفاع الأسعار نتيجة زيادة احتياطات البنوك النقدية المركزية من الدولارات والناجم عن ما يعرف قاعدة الدفع بالدولار.

ثانيا: تطور معدل التضخم بالجزائر خلال الفترة 1990-2013:

شهدت الجزائر خلال الفترة 1990-1996 معدلات جد عالية من التضخم حيث أدى الاختلال بين الطلب والعرض في ضوء جمود الجهاز الإنتاجي وعدم مرونته وتحرير الأسعار ورفع الدعم عن السلع الاستهلاكية بالإضافة لمراجعة قيمة الدينار التي فقدت حوالي 50% من قيمتها سنة 1994 إلى ارتفاع معدلات تغير الأسعار بشكل كبير جدا، فقد انتقل التضخم من 17.9% سنة 1990 إلى أعلى معدل له على الإطلاق خلال هذه الفترة بـ 31.7% سنة 1992 ورغم انخفاضه في السنة الموالية إلى 20.5% فإنه عاود الارتفاع مجددا إلى 29 و29.8 سنتي 1994-1995، وابتداءً من سنة 1996 عرفت معدلات التضخم تراجعا مهما من 18.7% إلى أدنى مستوى تم تسجيله بـ 0.3% سنة 2000، هذا التراجع جاء كنتيجة لتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي مع المؤسسات المالية الدولية والذي تضمن رفع أسعار الفائدة، التخلي عن تمويل عجز الميزانية من خلال الإصدار النقدي، تقليص النفقات العامة وتجميد الأجور، فضلا عن اتباع سياسة نقدية تقييدية بغية التحكم في حجم الطلب الكلي والحد من نمو الطلب على النقد من طرف الأعوان الاقتصاديين، الفترة الموالية سجلت اتجاها مغايرا تفاوت فيه معدل التضخم المسجل في ظل سياسة نقدية ومالية توسعية حيث كان مرتفعا في بعض السنوات خصوصا سنة 2012 أين ارتفع التضخم إلى 8.9% بينما سجل معدل 3.2% سنة 2013.

ويوضح الشكل التالي تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال فترة التحليل:

شكل رقم (01): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2013

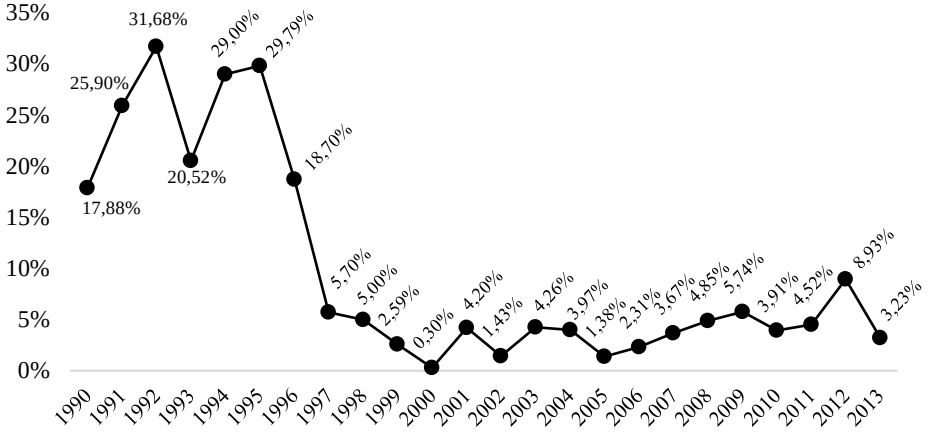

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (www.ons.dz)

ثالثا: أسباب ارتفاع التضخم:

ورغم النجاح في الحد من ظاهرة التضخم فإن هذا المتغير لا يزال يطرح مخاوف في ضوء ارتباط عدم الاستقرار فيه بالأداء الإجمالي الضعيف وغير المتوازن للاقتصاد بالإضافة إلى مجموعة أسباب مؤسساتية وهيكلية أخرى، ومن بين أهم العوامل التي تدفع إلى ارتفاع التضخم في السنوات الأخيرة نجد:

- زيادة الطلب الذي دفعت إليه عدة عوامل منها الإنفاق العمومي الضخم في قطاعات تعتبر غير إنتاجية بشكل مباشر (كقطاع الخدمات والأشغال العمومية والنقل)، زيادة كمية النقود المتداولة في الاقتصاد الوطني، ضعف الانتاجية الذي أدى إلى انخفاض مستوى العرض، ارتفاع متوسط معدلات النمو السكاني والزيادة في الأجور التي أدت لارتفاع الاستهلاك النهائي الذي يعتبر أحد أهم العوامل التي تمارس ضغطا على جانب الطلب.
- انخفاض مستوى إنتاجية الجهاز الإنتاجي والزيادات في الأجور (تمثل الجزء الأهم في هيكل التكاليف) التي لم يقابلها في الواقع زيادة في الانتاجية الحدية لعنصر العمل، مما دفع إلى ارتفاع التكاليف الانتاجية والذي هو أحد العوامل الرئيسية في دفع جانب الطلب.

- التضخم ذو المنشأ الخارجي عن طريق التجارة الخارجية والتي تمثل قناة هامة لنقل التضخم العالمي إلى الاقتصاد الوطني، إذ يعطي التطور السريع في الرقم القياسي للواردات صورة واضحة عن الضغوط التضخمية التي تمس الاقتصاد الوطني جراء ارتفاع الأسعار العالمية وتدهور معدلات التبادل بالنسبة للتجارة الخارجية، خصوصا تبعية الجزائر الكبيرة للخارج في مجال السلع الغذائية، ويظهر الشكل الموالي تطور أسعار التضخم في السلع الغذائية الطازجة قياسا بالسلع الأخرى:

رابعا: السياسة النقدية والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2013:

لعل من بين أهم السياسات التي تم توظيفها في علاج التضخم والحد من ارتفاع معدلاته هي السياسة النقدية، والتي كانت غائبة وتم تهميش دورها في إطار السياسة الاقتصادية الكلية المتبعة خلال العقود الثلاث الماضية التي سبقت إصلاحات 1990 والتي تعد نقطة تحول حقيقي في مسار هذه السياسة بالجزائر، فبموجب هذه الإصلاحات أصبح مجلس النقد والقرض هو السلطة النقدية العليا وهو المخول حسب نص القانون 90-10[14] والأمر 03-11[15] بتحديد السياسة النقدية والإشراف عليها ومتابعتها وتقييمها، كما يحدد المجلس الأهداف النقدية ويحدد استخدام النقد وكذا وضع قواعد الوقاية مما يسمح بتحديد أفضل لمعالم هذه السياسة إن على مستوى الأهداف أو الأدوات، وقد مرت السياسة النقدية بالنسبة لاستهداف التضخم خلال فترة الدراسة بثلاث مراحل هي:

- الفترة 1990-1993: شهدت هذه الفترة اتجاها توسعيا للسياسة النقدية من أجل تمويل عجز الموازنة وتمويل صندوق إعادة التقويم الذي أنشا خصيصا لتمويل إعادة هيكلة المؤسسات العامة[16]، وهي الفترة التي شهدت مستويات قياسية للتضخم.
- الفترة 1994-2000: تم اتباع سياسة نقدية انكماشية صارمة مع بداية تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي الهيكلي حيث تم رفع معدلات الفائدة والانتقال إلى استعمال الأدوات النوعية لهذه السياسة، من أجل التحكم في نمو النقد، وقد حققت هذه الفترة كما سبق توضيحه نتائج جيدة بالتحكم في بالتضخم الذي وصل في سنة 2000 إلى 0.3%.
- الفترة 2001-2013: تم تبني سياسة نقدية توسعية ترافقت مع تطبيق برامج الانعاش الاقتصادي ودعم النمو، شجعها في ذلك تحسن المؤشرات الرئيسية للاقتصاد الكلي والسيولة المصرفية المعتبرة بالإضافة إلى إعادة تشكيل احتياطات الصرف الأجنبي.

وقد ارتبط عرض النقود خلال فترة الدراسة بنمو مقابلات الكتلة النقدية لاسيما صافي الأصول الأجنبية ابتداء من سنة 2001 والتي تظهر كمصدر رئيسي للتوسع في حجم الكتلة النقدية، وبدرجة أقل القروض المقدمة للاقتصاد في حين تراجع مقابلها من القروض للخزينة ليصبح بقيم سلبية منذ سنة 2004 كدليل على الفوائض المتراكمة جراء ارتفاع أسعار البترول، فمع تزايد موارد صندوق ضبط الإيرادات فإن الخزينة العمومية أضحت دائنا صافيا لمجموع النظام المصرفي منذ 2004.

ويبين الشكل التالي مسار هذا التوسع في مقابلات الكتلة النقدية:

شكل رقم (02): تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة 1990–2013

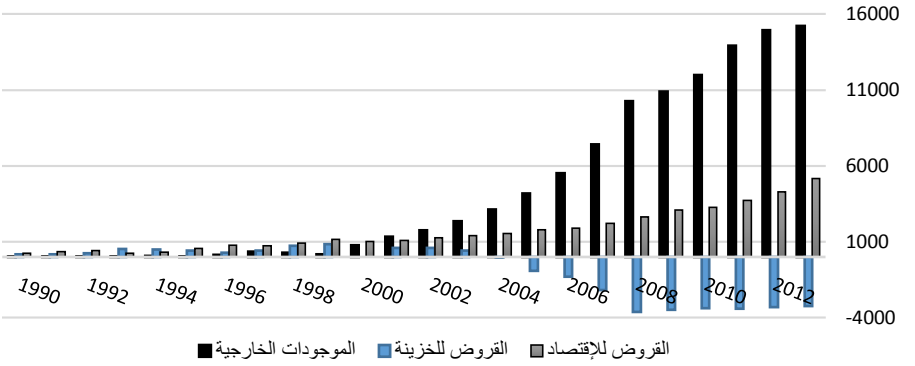

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (www.ons.dz) وتقارير بنك الجزائر

لقد تضاعف حجم صافي الموجودات الخارجية كمقابل للكتلة النقدية بأكثر من 2341 مرة حيث كانت تقدر سنة 1990 بـ 6.5 مليار دج أي أنها لم تتعد 2% من حجم الكتلة النقدية، لتتجاوز هذه الموجودات الكتلة النقدية سنة 2005 وتصل سنة 2013 إلى 15225.2 مليار دج أي ما يمثل 127% من حجم الكتلة النقدية لنفس السنة، بدورها فإن القروض المقدمة للاقتصاد شهدت نموا معتبرا كمقابل للكتلة النقدية من 247 مليار دج في 1990 إلى 5156.3 مليار دج في 2013 حيث شكلت في نفس السنة 43.18% من قيمة الكتلة النقدية، أما القروض المقدمة للخزينة فقد شهدت نموا شبه متواصل إلى غاية 1999 أين وصلت أعلى مستوياتها بـ 847.9 مليار دج لتبدأ بالانخفاض موازاة مع تحسن مداخيل الجزائر، وانتقلت لتسجل قيما سالبة انطلاقا من سنة 2004 حيث أصبحت الخزينة بفعل تراكم الفوائض دائنا صافيا لمجموع النظام المصرفي.

وبالرجوع إلى دور السياسة النقدية في استهداف التضخم فإننا نجد أن أهداف السياسة النقدية لا تقتصر على هدف التحكم في التضخم، إذ أن المادة 35 من الأمر 03-11 قد أبقت على نفس أهداف السياسة النقدية التي نصت عليها المادة 55 من القانون 90-10 والتي تحصي إلى جانب هدف الاستقرار الذي جاء ثانيا كلا من النمو ومراقبة توزيع القرض وضبط سوق الصرف، في حين تم تعديل هذه الأهداف بموجب الأمر 10-04[17] في مادته الثانية حيث أصبحت المهمة الرئيسية لبنك الجزائر هي الحرص على استقرار الأسعار بالدرجة الأولى إلى جانب بقية الأهداف الأخرى.♦

خامسا: أسباب ضعف فعالية السياسة النقدية في الجزائر:

هنالك عدة أسباب تمنع السياسة النقدية من تحقيق فعالية أكبر، وتتمثل هذه الأسباب في عدم توفر الشروط الأولية لاستهداف التضخم إلى جانب وجود تحديات أخرى ترتبط بطبيعة الاقتصاد الوطني وهي:[18]

- ✓ **استقلالية بنك الجزائر:** تعتبر استقلالية البنك المركزي من بين الشروط الأولية لاستهداف التضخم بحيث ترتبط هذه الاستقلالية بجانب الممارسة أكثر من الجانب القانوني، فلا يهم الإطار التشريعي إذا منح استقلالية أكبر للبنك المركزي ما لم ينعكس ذلك على الواقع، ونجد أن تجربة الجزائر حديثة نسبيا في الممارسة الميدانية للاستقلالية مقارنة بالعقود الثلاث الماضية من تطبيق الاقتصاد الموجه والتي تركت سلوكات يصعب محوها بسرعة سواء في علاقة السلطة النقدية بالسلطة التنفيذية أو أداء النظام المصرفي والجهاز الإنتاجي.
- ✓ **تعدد وتضارب أهداف السياسة النقدية في الجزائر:** يعد استخدام استهداف وحيد يتمثل في معدل رقمي من الشروط الأولية المسبقة لنجاح سياسة استهداف التضخم، فلا يمكن أن تستهدف السلطة النقدية استهدافات أخرى اسمية غير هذا الاستهداف حتى لا يحدث تعارض يؤدي إلى عدم تحقيق استقرار الأسعار في المدى الطويل، لذا يجب على السلطة النقدية في الجزائر ألا تستهدف سعر الصرف إذا رغبت تطبيق سياسة استهداف التضخم بفعالية من خلال تحرير سعر الصرف وتعويمه.
- ✓ **عدم توفر نموذج قياسي للتنبؤ بمعدل التضخم في المستقبل:** يجب على السلطة النقدية أن تكون قادرة على التنبؤ بمعدل التضخم في المستقبل من خلال تشكيل نموذج قياسي يربط

أدواتها بمعدل التضخم، الأمر الذي يعطي لها القدرة على التأثير في المعدل المستهدف عند انحرافه بواسطة أدواتها النقدية لأنها مسؤولة عن تحقيق هذه المعدلات في الفترة التي اختارتها، ويجب على بنك الجزائر أن يسد الثغرة فيما يرتبط بتشكيل نماذج اقتصادية معقدة تجمع عدة متغيرات اقتصادية الأمر الذي يسمح بالتنبؤ بمعدل التضخم في المستقبل.

- ✓ **التأخيرات الزمنية الطويلة لتأثير أدوات السياسة النقدية في معدل التضخم:** تعد مشكلة التأخيرات الزمنية الطويلة لتأثير أدوات السياسة النقدية في معدل التضخم من التحديات التي تواجه بنك الجزائر، خاصة في المرحلة الانتقالية التي يمر بها الاقتصاد الوطني الأمر الذي يجعل تأثير هذه الأدوات غير فعال في معدل التضخم إذا حدثت انحرافات كبيرة له، وهو ما يفقد من مصداقية السياسة النقدية في تحقيق أهدافها.
- ✓ **الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي:** يعتمد الاقتصاد الوطني الجزائري على إنتاج الثروات الباطنية التي تمثل جل صادراته الأمر الذي يجعل الناتج الإجمالي المحلي يخضع لأسعار المحروقات في الأسواق العالمية، فجهاز الإنتاج خارج قطاع المحروقات غير مرن وهو لا يستطيع استيعاب الصدمات الخارجية مما يؤثر في معدل التضخم في المستقبل.
- ✓ **ضعف تطور الأسواق المالية والنقدية:** إن عدم كفاءة النظام المصرفي لها تأثير سلبي في معدل التضخم المستهدف باعتبار أن النظام المصرفي هو الذي يقوم بخلق الائتمان داخل الاقتصاد ويقوم بتخصيص الموارد المالية في القطاعات ذات المردودية، كما انه الإطار الذي يعبئ المدخرات المالية لتمويل الاستثمارات، لذلك يترتب عن عدم أداء هذه المهام بصفة جيدة زيادة مفرطة في التوسع النقدي غير المرغوب فيه، وهذا الأمر تنشأ عنه فجوات تضخمية لأن النظام المصرفي هو الوسيط المالي الذي ينقل تأثير أدوات السياسة النقدية من الدائرة المالية إلى الدائرة الحقيقية ومنها إلى التضخم.

خلاصة:

وعموما فإن تقييم فعالية السياسة النقدية خلال فترة الدراسة وبالرجوع إلى التحليل السابق يوضح أنها حققت نتائج مقبولة فيما يخص واحدا من أربع أهداف رئيسية لها وهو هدف الحد من التضخم

والحفاظ على استقرار مستوى الأسعار، في حين تبقى الأهداف الأخرى وعلى رأسها النمو الاقتصادي مرتبطة بالدرجة الأولى بتحسن أسعار المحروقات في الأسواق الدولية.

الهوامش:

[1] غازي حسين عناية، **التضخم المالي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،2000، ص: 9.

[2] سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، **النقود والبنوك والمصارف المركزية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن،2010، ص: 183.

[3] عبد الرحمان إسماعيل، عريقات حربي، **مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان،1999، ص: 145.

[4] مصطفى سلمان وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار المسيرة، عمان، 2000، ص: 225.

[5] عادل احمد حشيش، **أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1992، ص: 201.

[6] غازي حسين عناية، **مرجع سابق**، ص ص: 57-59.

[7] غازي حسين عناية، مرجع **سابق**، ص: 60.

[8] السيد متولي عبد القادر، **اقتصاديات النقود والبنوك**، دار الفكر ناشرون ومفكرون، عمان، ص ص: 218-219.

[9] محمود حسين الوادي وآخرون، **الاقتصاد الكلي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2009، ص: 187.

[10] السيد متولي عبد القادر، **مرجع سابق**، ص: 220.

[11] سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، **مرجع سابق**، ص: 187.

[12] **نفس المرجع**، ص: 187.

[13] محمود حسين الوادي وآخرون، **مرجع سابق**، ص: 187

[14] المادة 44 من القانون 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، 18 أفريل 1990.

[15] المادة 62 من الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52، 27 أوت 2003.

[16] بشيشي وليد، **التحليل الكمي لأثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990–2012**، مجلة مركز دراسات الكوفة، المجلد 1، العدد 33، 2014، ص: 178.

[17] الأمر 10–04 المؤرخ في 26 أوت 2010 المعدل والمتمم للأمر رقم 03–11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية العدد 50، 01 سبتمبر 2010.

- تعطي الأحكام التشريعية الجديدة لسنة 2010 (الأمر رقم 10–04) إرساء قانونيا لاستقرار الأسعار كهدف صريح للسياسة النقدية، وبالتالي فإن هدف التضخم انطلاقا من هذه السنة أصبح أساسيا مقارنة بالأهداف الكمية النقدية والاقراضية التي يمكن اعتبارها أهداف وسيطة.

[18] بلعزوز بن علي، طيبة عبد العزيز، **السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990–2006**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد: 41، 2008، ص ص: 49–50.